الرؤية المصرية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي (١٩٨١ ـ ١٩٨٧)

عمرو هاشم ربيع

كان لمصر، دوماً، رؤيتها الخاصة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن الطبيعي ان تتغيّر هذه الرؤية عبر فترات زمنية مختلفة. وقد تبنّت مصر، منذ انتهاء حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، نمطاً محدّداً تجاه هذه القضية وهذا الصراع، تمثّل في حتمية التسوية عبر الوسائل السلمية. وقد أسفر هذا النمط عن صلح مصري ـ اسرائيلي، برز في شكلين، هما اتفاقيتا كامب ديفيد اللتين وقّعهما الجانبان في العام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام الموقّعة في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩. وقد قنّن هذان الشكلان الاتفاق على صيغة محدّدة للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وصيغة للانسحاب الاسرائيلي من سيناء، واقامة علاقات ثنائية بين مصر واسرائيل.

في هذه الدراسة، سيتمّ درس وتحليل الموقف المصري من القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، خلال الفترة من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ الى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، وهي فترة رئاسة الرئيس محمد حسني مبارك الاولى، وذلك للتعرف على أبعاد الموقف المصري الرسمي من هذا الموضوع.

اختلفت الوسائل التي طرحتها مصر لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي من مرحلة الى أخرى. فتارة كان اتجاه مصر الاساسي نحو التسوية قائماً على استكمال الشق الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني، كما ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد؛ وتارة أخرى عوّلت مصر على تحريك عملية التسوية عبر اتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يطرح صيغة مقبولة للتسوية من قبل الاطراف الاخرى؛ وطوراً كانت مصر تركّز على التسوية عبر مؤتمر دولي للسلام. وقبل الخوض في تفصيل المراحل آنفة الذكر، ينبغي ملاحظة التالي:

- ان هذه المراحل مرتبطة بالمتغيّرات الاقليمية والدولية، وبطبيعة الظروف التي مرّ بها الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبمواقف الاطراف المعنيّة.
- انه من الصعب تحديد فترة محدّدة تبنّت مصر فيها مرحلة للتسوية، وذلك بسبب وجود نوع من التداخلات والترجيحات. على اننا ـ ولغرض الدراسة ـ سنحاول قدر المستطاع تحديد فترات زمنية للمراحل الثلاث تتشابه، ولو بقدر ما، مع الواقع الشائك.
- ان المراحل الثلاث السابقة تتخذ من القضية الفلسطينية معياراً لتقسيم فترة الدراسة،